

التطبيع الإماراتي يتحرك بسرعة فائقة! ومقولة بيريز تتحقق!

لعل البعض يتذكر مقوله المقيور الصهيوني "شيمون بيريز" أحد ابرز القيادات الصهيونية في القرن العشرين، التي أطلقها بعد اتفاق "أوسلو" الذي وقعه مع "ياسر عرفات" رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في اوسلو في بداية عقد التسعينات، والتي طالب فيها (بالسلام) الاقتصادي، أي ان يكون التطبيع الاقتصادي بين الكيان والدول العربية بما فيها مناطق السلطة الذانة الفلسطينية، ركناً أساسياً من أركان الاتفاقيات "السلمية" مع العدو، ومن التطبيع مع الدول العربية، وحينها قال ان إسرائيل ستتصبح سنغافورة الشرق الأوسط، لأن الدول العربية لديها الأموال، ولدينا التكنولوجيا المتقدمة، وما يخلق ذلك طفرة اقتصادية في "إسرائيل" وفي المنطقة العربية بحسب زعمه، ورغم انه لم يسمّ الدول العربية المشار إليها، لكنه بدون شك كان يؤشر إلى الدول العربية الخليجية، لأن هذه الدول وحدها مَنْ تمتلك رؤوس الأموال الطائلة!

وفيما اعتبر البعض من المحللين العرب يومذاك مقولات بيريز مجرد هراء وأوهام لا تتحقق، فأنها اليوم تتحقق، ولو كان بيريز حيّاً لأقام الاحتفالات ولرقص طرباً، لما يحصل اليوم من هرولة متتسارعة وبحماس منقطع النظير نحو التطبيع الاقتصادي من جانب الإمارات مع العدو، كدرجة حتى ان بعض مسؤولي هذا العدو وبعض صحفييه ومعلقيه أعربوا عن ذهولهم من هذا الحماس الإماراتي لتوطيد العلاقات الاقتصادية ولفتح كل أبواب التعاون والاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية مع الجانب الصهيوني، لأنهم لم يكتروا يتصوروا يوماً أن يهرون الإماراتيون بهذه السرعة الفائقة نحو توطيد آفاق التعاون الاقتصادي، مع العدو دون أن يقدم العدو أية مغريات تجعل هؤلاء كذلك، أو تبرر لهم هروبلتهم المخزية، ما دفع بهؤلاء المسؤولين وعلى رأسهم نتنياهو وبعض الاعلاميين والمعلقين إلى القول ان المناخ تغير في هذه الدول لصالح الكيان، وفسر نتنياهو ذلك بما اسماه "قوة إسرائيل" وفسر آخرون، بخوف الانظمة من ايران!! وما الى ذلك..

على أي حال، منذ الاعلان عن توقيع الاتفاق التقطيعي الإماراتي الصهيوني في واشنطن قبل أقل من شهرين، ونشاط التعاون الاقتصادي بين الطرفين الإماراتي والصهيوني لم يتوقف، فوكالات الأنباء الإماراتية والصهيونية تنقل لنا تباعاً أخبار اللقاءات بين مسؤولي الطرفين، زيارات وندوات وما الى ذلك، وآخبار توقيع الاتفاقيات والمعاهدات، وفي كل المناحي وال المجالات الاقتصادية، مع ملاحظة ان العدو هو الآخر يسبق الزمن في التجاوب مع الحماس الإماراتي في عقد هذه الاتفاقيات وفي متابعتها، من منطلق استراتيجية واضحة المعالم والاهداف بعكس الإمارات التي تتعامل بالانفعاليات وردات الفعل وغياب الأفق

الاستراتيجية الصهيونية التي يرتكز عليها النشاط والتحرك الصهيوني على الصعيد الاقتصادي مع الجانب الإماراتي لم تكن وليدة اليوم وأأنها وضعت بعد التطبيع الرسمي للإمارات وبقية الدول العربية المطبعة حديثا، ونما هي كانت موضوعة ومرسومة منذ عهد بيريز، لأنها ترتبط ارتباطاً جديداً بمنظومة المفاهيم والقواعد التوراتية والوعود بإقامة ما يسمى "إسرائيل الكبرى" بحسب التوراة، وبحسب واضعي الاستراتيجيات الحديثة من المفكرين والسياسيين الصهاينة، يشكل النشاط والتعدد الاقتصادي للعدو في الدول الخليجية حلقة أساسية ومفصلية لتحقيق الأهداف التوراتية في إقامة الكيان اليهودي، أو توسيع هذا الكيان بعبارة أدق ليمتد من النيل إلى الفرات!!

ومن مفردات هذه الاستراتيجية نشير إلى ما يلي:

١- الاستحواذ على أموال الدول النفطية الخليجية الغنية وتوظيفها في تطوير المشاريع الصناعية والاقتصادية للعدو، وهذا الأخير لا يمتلك الأموال ويعتمد على المساعدات الأمريكية السنوية والفصصية، والتي هي بالأساس أموال متقطعة من مدخلات السعودية والإمارات النفطية في البنوك الأمريكية، ولذلك فإن تأخر أو إنقطاع هذه المساعدات سوف يؤدي إلى أزمة وإلى تعطيل كل المشاريع الاقتصادية والأمنية والعسكرية وما إليها في الكيان الصهيوني، ومنذ عقود وضع المفكرون الصهاينة قضية الاستغناء عن المساعدات الأمريكية بایجاد بدائل عنها، ولذلك أو لهذا السبب نلاحظ التهالك الصهيوني نحو الاستحواذ على أكثر ما يستطيعه الصهاينة من جلب الأموال الإماراتية النفطية وتوظيفها في مجالات التنمية داخل الكيان والتطوير أيضاً وبكل أشكالها ومناحيها. ذلك بكل الوسائل المتاحة، ومنها ربط البنك الإماراتي بالبنوك الصهيونية وفي هذا السياق قال "بنك أبوظبي الأول" انه شرع بمناقشات مع بنك "هبوعلام" و"لئومي" الصهيونيين، لتأسيس علاقات مصرافية تعزز التعاون المالي والاقتصادي بين الطرفين الإمارات والكيان الصهيوني!!! وفي 8 سبتمبر وصلت بعنة اقتصادية إسرائيلية، برئاسة مدير بنك "هبوعلام" وبمشاركة رجال أعمال إلى الإمارات، لتباحث مع رجال أعمال ومسؤولين إماراتيين سبل الاستثمار والتعاون الاقتصادي". وفي 15 سبتمبر وقع بنك "لئومي" الإسرائيلي مذكري تفاهم للتعاون مع كل بنك "أبوظبي الأول" الأكبر في الإمارات، وبينك "الإمارات الوطني"، بل إن هذا الأخير وقع اتفاق تعاون مع البنك الصهيوني المذكور الذي هو أكبر بنك في الكيان المحتل! وفي السياق ذاته قال مصرف أبوظبي الإسلامي، المدرج بسوق أبوظبي المالي، انه وقع مذكرة تفاهم مع بنك لئومي الصهيوني ثاني أكبر بنك في الكيان الغاصب، لاستكشاف مجالات التعاون بين الطرفين وأسواق دولية أخرى!! وللإشارة فإن رئيس بنك "هبوعلام دوف كوتلر" كان قد وصف زيارة وفد البنك الصهيوني المشار إليه للإمارات بأنها

فرصة فريدة لاقامة علاقات وتعاون حد اقتصادي بين "بلدينا" وانظمتها المالية مما سيحقق النمو الاقتصادي للطرفين" على حد زعمه وأضاف أن "ثمة رغبة ثنائية عاجلة لاقامة علاقات إقتصادية قوية"! والى ذلك فإن الاستثمار وسيلة أخرى من وسائل العدو لجلب الأموال الإماراتية والاستفادة منها في تطوير وتنمية الاقتصاد الصهيوني ففي هذا وقع الطرفان إتفاقاً على تشجيع وتأمين الاستثمارات بينهما، بعدما توصلت وزارتا المالية فيهما الى هذا الاتفاق، وكشفت وسائل الاعلام الصهيونية بأن هذا الاتفاق "أحد أهم الاتفاques الأولية بين الدولتين.." وقالت وسائل الاعلام تلك، ان هذا اتفاق هو الأول من نوعه تتوصل اليه "إسرائيل" مع دولة من دول المنطقة، وأشارت المصادر الصهيونية الى أنه، اي الاتفاق، يكسر آليات تطوير الاستثمارات وتأمين المستثمرين "الإسرائيليين" الذين يعملون في الإمارات، والمستثمرين الإماراتيين الذين يعملون في الكيان الصهيوني واضافت تلك المصادر الصهيونية ان الاتفاق "يمثل إطاراً قانونياً ملزماً للجانبين ويهدف الى تكريس بيئة استثمارية مريحة ويشجع على القيام بانشطة إقتصادية متباينة عبر منح سلة من الأدوات والالتزامات للمستثمرين"! اكثر من ذلك ان وزير المالية الصهيوني "يسائيل كاتس" قال معلقاً على هذا الاتفاق: "حقيقة ان هذا الاتفاق الاقتصادي المهم كان أول الاتفاques التي تم توقيعها ويدل على قوة العلاقات الاقتصادية التي تم ارساؤها بين "الدولتين"، علاوة على انه يعكس الأهمية الاستراتيجية للعلاقة مع الإمارات ودول المنطقة، وهذا يمثل جزءاً من سياسة واسعة نرکز عليها في وزارة المالية والحكومة لتطوير التعاون الاقتصادي والدولي" على حد قوله، والذي أضاف قائلاً: "هذا اتفاق سيمثل حجر الاساس لمؤسسة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، مع التركيز على زيادة الاستثمارات والتعاون بين القطاع الخاص"!!

من جهته نائب وزير المالية الإماراتي "يونس حاجي الخوري" علق هو الآخر قائلاً، ومؤيداً ما أشار اليه وزير المالية الصهيوني: "الإمارات وقعت على 99 إتفاقاً لتشجيع الاستثمارات وتأمينها مع شركائهما الاستراتيجيين، ونحن فخورون بتوسيع شبكة اتفاques التعاون. ونحن نتوقع أن تكون الدولة العربية الأولى التي تتوصل لاتفاق لتشجيع وتأمين الاستثمارات مع إسرائيل وهذا سيعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ويسعد التنافس ويغير بالاستثمار في الدولتين جزءاً من خارطة الاستثمارات العالمية! على حد قوله وزعمه هذا، وشهدت الحركة النشطة بين الطرفين توقيع اتفاques جديدة وفي مجالات اقتصادية مختلفة ومتنوعة من أجل تعزيز فرص الاستثمار، حيث كان رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتنياهو" قد علق على هذه الاتفاques باشراح وسعادة قائلاً: "هذه الاتفاques ستوحد السلام الدبلوماسي مع السلام الاقتصادي، وستضخ المليارات في اقتصادنا من خلال الاستثمارات"!

ولتعزيز هذه الاستثمارات بتوظيف الكيان الصهيوني الأموال الإماراتية تم الاتفاق على تأسيس أو إنشاء ما يسمى بـ "المندوب الإبراهيمي" للاستثمار والتنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق الازدهار في

الشرق الاوسط وخارجه"!! وبقيمة ثلاثة مليارات دولار كمرحلة أولى، وهذا ما اعلنت عنه الإمارات والكيان الصهيوني والولايات المتحدة. وبخصوص هذا الصندوق يصر المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الصهيوني "روئين بيرتizer": " بأن الصندوق الإبراهيمي هو أداة لتحقيق رؤية القيادة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، وبأنه سيدعم براعة رواد الأعمال وينتج قائمة من الأدوات المالية الازمة، كما يوفر التسهيلات من الحكومات الثلاث- الأمريكية والصهيونية والإماراتية- والدعم في إنشاء المشاريع على أرض الواقع" على حد قوله.. وفيما يحاول المحللون والمسؤولون الإماراتيون التضليل على الهدف الحقيقي من وراء إنشاء هذا الصندوق بالادعاء انه سيحقق العوائد الكبيرة لكل الاطراف الثلاثة الأمريكية والصهاينة والإماراتيون، فأن الباحث الروسي في الدراسات العربية والاسلامية في معهد الدراسات الشرقية "بوريس دولغوف" يرى أن ثمة هدفا آخر غير ما ذكره الإماراتيون بالقول: "من الضروري أن نضع في اعتبارنا وقبل كل شيء سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، وإذا نظرنا إلى نطاق أوسع قليلاً، فإن الغرض من هذه المشاريع هو تشجيع الدول العربية على التعاون مع إسرائيل، على الأقل في المجال الاقتصادي"! ويذهب هذا الباحث الروسي إلى اكثرب من ذلك في التوضيح بقوله بأنه يرى بأن الفائدة من هذا الصندوق والصاديق الأخرى المماثلة التي وعد بانشائها وزير الدولة الإماراتي أحمد الصايغ، مختلفة بين الاطراف المشاركة ويقول: "يمكن تنفيذ هذا الصندوق جزئياً على الأقل، وسيكون مربحاً لدول الخليج كونها تتطلع إلى تبادل الاستثمارات مع إسرائيل وإقامة تجارة معها!! لكن شتان بين الربح المادي المحدد الذي ستحصل عليه بحسب ما يراه هذا الخبير، والربح الكبير الذي تطمح إليه دولية الاحتلال من خلال توظيفها الأموال الإماراتية في مشاريعها الصناعية والبحثية، اذ يتبع الخبير الروسي دولغوف بالقول بهذا الصدد: " أما بالنسبة إلى إسرائيل فهي تحاول أن تتقدم جيو سياسياً في المنطقة، وهذا المشروع سيساعدها بشكل كبير، وسيتحقق تقدماً إيجابياً في هذا المجال"!! بمعنى ان الكيان الصهيوني يتقدم بهذه الدول المطبعة في المجالات الزراعية والصناعية والبحثية لكنه يفتقر إلى الأموال، إلى رؤوس الأموال الازمة لمواصلة هذا التقدم وهنا تأتي الأموال الإماراتية لتكون "هبة للعدو" كما قال أكثر من صهيوني سياسي وإعلامي لتشغيل المصانع الصهيونية ولتحقيق الأرباح وتوفير القوة المالية والاقتصادية التي تعتبر بنظر المنظرين الاستراتيجيين أحد أركان وقوائم المشروع الصهيوني المهيمن والممتد من النيل إلى الفرات! وهذا ما يفسر سبب هجوم أصحاب الشركات والمصانع في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتطوير وما إلى ذلك على الإمارات ما دامت رؤوس الأموال الازمة باتت متوفرة بوفرة لأن الإمارات كما يقول أحد المسؤولين الصهاينة تمتلك أكبر احتياطي سيادي من النقد في المنطقة برمتها.. "فيوناتان بن حموز" رجل الاعمال الصهيوني والرئيس التنفيذي لشركة "أعرینت" المتخصصة في أجهزة الاستشعار الرليزالية لاكتشاف الحشرات التي تأكل أو تدمر أشجار النخيل من الداخل، سافر برفقة 13 من رجال الاعمال الصهاينة الآخرين إلى الإمارات في رحلة استغرقت أربعة أيام نظمتها شركة "جيروزاليم فينتر بارتizer"!! كما ان "أريل مارغليت" مؤسس الشركة المذكورة، وهو

واحد من كبار أصحاب رؤوس الأموال في الكيان الصهيوني ويدعم 150 شركة صهيونية ناشطة في مجال التكنولوجيا يصر على ان الشراكات الاقتصادية مع الإمارات في قطاعات المال والتكنولوجيا والغذاء، ستكون ذات مردود كبير على إسرائيل ويتوقع ان تكون الإمارات بوابة إسرائيل الى الاسواق العربية التي لا تزال بعيدة عن الكيان العبري!! ويقول مارغليت "يمكن لإسرائيل" لنا مضيفاً: "نريد استخدام هذا الاختراق لبدء مرحلة جديدة في المنطقة"!!

2- المرتكز الآخر الاستراتيجية العدو الذي يقوم عليه المشروع التوراتي الصهيوني في شقه الاقتصادي، هو ربط دول الخليج العربية بشبكة طرق بحرية وبرية وجوية، عبر شق الطرق وشق القنوات المائية وبعد سلك الحديد وربط الموانئ الصهيونية بموانئ تلك الدول، ولقد شرع العدو بتنفيذ تفاصيل هذه الاستراتيجية إنطلاقاً من الإمارات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم الاعلان في 1 أكتوبر 2020 عن اتفاق ثلاثي بين الكيان الصهيوني والإمارات ومعهما الولايات المتحدة بهدف تطوير استراتيجية مشتركة في مجال الطاقة، من بينها المتعلقة بتطوير البنية التحتية، إقامة أنبوب "إيلات" جنوب الأرض المحتلة على البحر الاحمر وعسقلان، وبهدف الى تحويل خط سير نقل النفط والغاز لدول الخليج العربية الى اسواق الاستهلاك في أوروبا من "قناة السويس" الى الاراضي المحتلة!! ويشمل هذا الانبوب خطين أحدهما للنفط والآخر للغاز، ويصل طول المتعلق بنقل الغاز 254 كم وقطره 42 بوصة، يوازيه خط آخر لنقل بقطر 16 بوصة وتمتد طاقته التصديرية الى 2/1 مليون برميل يومياً وعسقلان في الاتجاهين!! ما يشكل ذلك ضربة اقتصادية لمصر!! وهناك العشرات من المشاريع المماثلة في هذه المجالات وفي مجالات اخرى مختلفة تم التوقيع عليها، كما مر بنا، بحسب ما ذكره وادعوه المسؤول الإماراتيون والصهاينة!

كما اعلنت وزارة النقل والمواصلات الصهيونية يوم 18 اكتوبر 2020 ان إسرائيل والإمارات اتفقا على تسيير 28 رحلة جوية أسبوعياً بين تل أبيب وكل من أبوظبي ودبي!

وبالعودة الى خط أنابيب النفط المشار اليه، فهو من الخطورة بمكان بحيث ان صحيفة "فورين بوليسي" (السياسة الخارجية) علقت على اهمية بالنسبة الى الكيان الصهيوني في 5 سبتمبر 2020 قائلة "إن خط أنابيب النفط الصحراوي الذي يربط بين ميناء إيلات ومحطة ناقلات النفط بعسقلان والذي كانت إسرائيل تعمل به كمشروع مشترك سري مع ايران قبل الثورة الإيرانية، سيكون المستفيد الرئيسي من الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي وسيجعل إسرائيل تلعب دوراً أكبر بكثير في تجارة الطاقة في المنطقة وسياسات البترول والاعمال الكبيرة واستثمارات النفط"!

3- التجارة وجعل السوق الخليجية سوقاً لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية الصهيونية، وهذا ما

اشار اليه الصهاينة بكل حماس، لانهم الان يعانون من تصريف منتجاتهم الى الدول الأوروبية، حيث كلفة النقل والتحويل عالية جداً، بالإضافة الى ان هناك منافسة شديدة، لأن المممانع والمزارع الأوروبية تنتج ما هو اكثراً جودة من المنتجات الصهيونية، فيما توفر السوق الخليجية للعدو إنخفاض كلفة النقل لقرب هذه السوق من الأرض المحتلة وتتوفر كل الطرق الجوية والبرية والبحرية لعملية النقل هذا أولاً؛ وثانياً، لا توجد في هذه السوق منتجات منافسة وثالثاً: ان عملية التسويق تتم بآيدي إماراتية وعملية الانتاج تتم بآموال إماراتية، كل ما هنا لك يكتب على هذه المنتجات صُنع في الإمارات او انتاج في هذا البلد وهذا لا يضر العدو، لأنه الآن يسوق منتجاته الزراعية من الفاكهة والخضار بعد إعادة تعبئتها وتغليفها في الأردن، باسماء شركات اردنية وسعودية وما الى ذلك.

وفي هذا الإطار بحيث ان وزير المخابرات الصهيوني "إيلي كوهين" قال لاذاعة "ريشيت بيت الإسرائيلية" أنه "في غضون 3 الى 5 سنوات سيصل حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات الى 4 مليارات دولار"!! أما القيادي في حزب الليكود "أوفير أو كنيوس" فقد أبلغ اذاعة "كان" الرسمية قائلاً "أن وزارته شرعت في عقد لقاءات مع ممثلي الشركات الإسرائيلية المختلفة لبحث فرص الاستثمار في الدول الخليجية"!! وحسب أو كنيوس فإن التقديرات الأولية لحجم المردود الاقتصادي السنوي لفتح السوق الإماراتي فقط أمام الشركات "الإسرائيلية" يقدر بـ 500 مليون دولار، في المرحلة الأولى! بينما يقدر خبراء صهاينة آخرون هذا المردود بعده مليارات من الدولارات!!

ذلك الى جانب نشاط شركات السلاح والشركات المتخصصة بصناعة الاجهزة الأمنية، وفي مقالاتنا السابقة تعرضنا الى هذا التعاون بين الطرفين، ونكتفي باشارة رئيس قطاع الاعمال في الكيان الصهيوني "دبي أميتاي" في تحليل له نشرته صحيفة "كلكيست" الاقتصادية مؤخراً الى ان المصانع العسكرية الإسرائيلية المتخصصة في إنتاج منظومات السلاح والتقنيات القتالية سُتمتنح الفرصة الأكبر للاندماج في السوق الإماراتي، وضمنها الشركات المتخصصة في إنتاج منظومات الدفاع الجوي، تقنيات الفضاء، التحصينات والدفاع، والشركات السيبرانية!"

نستنتج من كل ما سبق إذن، وبعبارة واحدة ان التطبيع الصهيوني مع الإمارات وبقية الدول العربية الخليجية الأخرى رافعة للاقتصاد الصهيوني! وبالتالي تقوية هذا الكيان وتوفير كل امكانات الهيمنة والتمدد والنفوذ في البلدان العربية الخليجية وحتى في المنطقة للأسف!